الفصل الأول

فترة انتقال

النحاس (باشا) يعيد تأليف الوزارة – مشكلتان فى تأليفها – زيارة وفد الصحافة المصرية إنجلترا – اضطراب الحالة السياسية فى مصر – الرأى العام وأثره فى سياسة البلاد – المظاهرات ضد المعارضة – تزعزع مركز الوزارة – الخلاف الدستورى بين القصر والوزارة – سير رونالد ستورس والإنجليز والوزارة – الهيئة الوفدية تؤيد النحاس (باشا) ضد الدكتور أحمد ماهر – مظاهرة كبرى لاقتحام منزل محمد محمود (باشا) – محمد محمود (باشا) وعلاقته بالقصر – اشتداد الخلاف بين القصر والوزارة – إقالة النحاس (باشا) ودعوة محمد محمود (باشا) لتأليف الوزارة .

رسمنا ، فى الفصل الأخير من الجزء الأول لهذا الكتاب ، صورة ما حدث يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ ؛ إذ بلغ الملك فاروق الثامنة عشرة من سنه بالحساب الهلالى ، وأقسم اليمين الدستورية . وبومئذ انتهى عهد الوصاية على العرش ، واستفتحت مصر عهد مليكها الشاب .

وكان طبيعياً أن تستقيل الوزارة . فهى وكيل عن صاحب العرش ، فى ولاية السلطة التنفيذية ، وكالة دستورية ترفع عنه كل مسئولية ، وتلقيها على الوزارة أمام البرلمان . لذا رفع مصطفى النحاس (باشا) استقالة الوزارة إلى الملك فاروق . وإذ كان النحاس (باشا) صاحب الأغلبية فى مجلس النواب ، فقد عهد إليه الملك أن يؤلف الوزارة الجديدة .

وتوقع الناس أن تكون الوزارة الجديدة هى بعينها الوزارة التى قدمت استقالتها ، لكنهم فوجئوا بتعديل جوهرى فيها ، كما فوجئوا بحادث له مغزاه فى النظام النيابى . صحيح أن هذا الحادث لم يكن الأول من نوعه فى مصر ، لكنه فى هذا العهد الجديد برز أشد وضوحاً من كل ما سبقه من مثله .

فقد رفض الملك أن يكون الأستاذ يوسف الجندى وزيراً . وكان الأستاذ يوسف نائب زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ، ثم كان الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية فى الوزارة السابقة . وكان مشهوداً له ، وهو المحامى الشاب ، بالبراعة البرلمانية الممتازة فى المعارضة . وقد رفض تعيينه فى الوزارة بحجة أن نزاهته ، إبان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية ، لم تكن فوق الشبهات .

ولم يعرف من قبل أن الملك فؤاد رفض تعيين وزير لهذا السبب . لذا برز هذا الحادث وكأنه الأول من نوعه وتناوله الناس بالحديث ، وجعل كل فريق يبدى رأيه فيه وفق هواه السياسى أو ميله الذاتى .

لم يكن لنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، أن نعترض على هذا الحادث بعد أن تألفت الوزارة الجديدة . فقد اعترض الملك فؤاد من قبل على تعيين أحد الدستوريين ، لغير سبب إلا أنه لا يطمئن إلى سياسته . وأريد منى أن أناقش هذا الرفض من الناحية الدستورية ، فكـــان من رأيى أن المسئولية فيه على الرئيس الذى يؤلف الوزارة ولا يتمسك بمن يرشحه . وإذ كنا فى ذلك العهد نؤيد النظام القائم فقد رأينا أن ندع هذا الحادث يمر من غير تعليق . وليس طبيعياً ، وقد أصبحنا فى المعارضة ، أن نتخذ موقفاً غير هذا الموقف بالنسبة للأستاذ يوسف الجندى . لذلك آثرنا أن ندع الأمر يصرفه الملك الشاب مع رئيس الوزارة صاحب الأغلبية البرلمانية .

ولو أن الأمور كانت تجرى فى مجراها الدستورى السليم ، لوجب ألا يثير النحاس (باشا) أية ثائرة بسبب هذا الحادث ، بعد أن وقع المرسوم بتأليف الوزارة من غير أن يشترك فيها الأستاذ يوسف الجندى . فتوقيع مرسوم التأليف معناه أنه اقتنع بحجة الملك فارتضاها . فإن لم يكن قد اقتنع فقد كان واجباً عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة ، وأن يتمسك بقائمته التى قدمها ، وللملك عند ذلك رأيه .

لكن النحاس (باشا) لم يسلك هذا المسلك ، بل نزل على اعتراض الملك . ثم بدأت صحفه تنشر أن الوزارة تبحث موضوع الأستاذ يوسف من الناحية الدستورية . وما أحسب النحاس (باشا) فاته أن توقيع مرسوم التأليف يسقط حجته فى الاعتراض على ما حدث . ترى ، أكان الغرض مما ينشر فى صحفه يومئذ عن البحث الدستورى نوعاً من الإرهاب غير المنتج ؟ أم كان ترضية أفلاطونية للأستاذ يوسف الجندى ؟ أم قصد به إلى توجيه الرأى العام وجهة خاصة ؟ أحسب البحث لم يكن جدياً ، وأن النحاس (باشا) قبل تأليف الوزارة خشية تكليف غيره بتأليفها إن هو تشبث بتعيين الأستاذ يوسف ، وخشية ما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة تدور معركتها حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب ، الذى سحر الجمهور شبابه فلم يكن للنحاس (باشا) قبل بمقاومته .

ولم يعين فى مرسوم التأليف وزير للبلاط . وكان منصب وزير البلاط قد ابتكر فى عهد الوصاية ، بينا لم يكن له وجود فى عهد الملك فؤاد . وعلل إنشاؤه إذ ذاك بأن صاحب هذا المنصب هو همزة الوصل بين الوزارة والقصر ؛ يؤيد بحكم حزبيته سياسة الوزارة ،

ويعمل بحكم صلته الدائمة بالقصر على تجنب كل احتكاك بين الوزارة والقصر . وطبيعى ، وهذه مهمة وزير البلاط ، أن يحل هو محل رئيس الديوان الملكى . وأن يتغير بتغير الوزارة ، فيكون من حزب كل وزارة قائمة . ولم يرض القصر هذا الوضع المبتكر فى عهد الوصاية ، فعدل النحاس (باشا) عنه فى الوزارة الجديدة ، وعادت الأمور إلى نصابها فى عهد الملك فؤاد .

كما أنه لم يعين وكيل برلمانى لأية وزارة من الوزارات ، عوداً بالأمور كذلك إلى نصابها فى عهد الملك فؤاد .

وقد لاحظ الناس جميعاً ، حين صدر المرسوم بتأليف الوزارة ، أن النحاس (باشا) أدخل على هيئتها تعديلا جوهرياً . فقد استبعد منها محمود فهمى النقراشى (باشا) ومحمود غالب (باشا) . وتساءل الناس عن السبب فى هذا الاستبعاد ، ثم عرفوه بعد قليل . فقد نشر غالب (باشا) فى الصحف بياناً مطولا شرح فيه الخلاف الذى وقع فى الوزارة السابقة بينه هو والنقراشى (باشا) من ناحية ، وبين بقية الوزراء وعلى رأسهم مكرم عبيد (باشا) من ناحية أخرى ، حول استنباط الكهربا من مساقط المياه بخزان أسوان . وتلخيص هذا الخلاف أن شركة إنجليزية ، يمثلها فى مصر الكولونيل جراى ، عرضت أن تقوم بهذه العملية الضخمة ، على أن يتم الأمر بينها وبين الحكومة المصرية مساومة ومن غير منافصة . وأثار محمد محمود (باشا) ، زعيم المعارضة فى مجلس النواب ، هذه المسألة فى كتاب بعث به إلى رئيس المجلس ، الدكتور أحمد ماهر ، طلب فيه أن يعرض استنباط الكهربا فى مناقصة عالمية تتقدم فيها الشركات العالمية الكبرى بعطاءاتها ليسند العمل إلى أكثر هذه الشركات خبرة وأمتنها مالية . وانضم النقراشى (باشا) وغالب (باشا) إلى هذا الرأى ، وتشبث مكرم (باشا) وتابعه سائر الوزراء بالاتفاق مساومة مع الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى ، بحجة أن لهذه الشركة سراً فنياً لا يمكن إفشاؤه ، وأن هذا السر يبيح للحكومة أن تتجاوز عن المناقصة إلى الممارسة . ولما كانت شركات عالمية قد أبلغت الحكومة المصرية أنها تقبل القيام بهذه العملية مقابل خمسة ملايين من الجنيهات بينما كانت الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى تطلب سبعة ملايين ومائتى ألف ، فقد تمسك غالب (باشا) والنقراشى (باشا) بطرح العملية فى المناقصة على خلاف الرأى الذى انتهى إليه أغلب الوزراء . وكان هذا الخلاف سبباً عند تعديل الوزارة فى إقصائهما عنها ، وكأنما أريد بذلك إتمام هذه الصفقة بأية حال .

نشر غالب (باشا) بيانه متضمناً تفصيل ما حدث حول هذا الموضوع من خلاف ،

ورد عليه مكرم عبيد (باشا) رداً لا يقل عن بيانه تفصيلا . فكان ذلك مثار حديث مستفيض فى الأندية وفى بعض الصحف حول نزاهة الحكم فى هذا الأمر الخطير . ولم يخل هذا الحديث بطبيعة الحال عن شائعات حول مبلغ مليونى الجنيه التى تزيد فى عطاء شركة الكولونيل جراى عن عطاء غيرها من الشركات ومصير هذين المليونين .

أدى استبعاد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) من الوزارة ، بعد الاحتكاك الذى حدث بين النحاس (باشا) والقصر أثناء تأليفها ، إلى خلق جو ازدادت فيه الخصومات عما كانت عليه من قبل . وأعان على تزايدها ما أشيع من أن الدكتور أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب ، يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) ، وإن لم يظهر لهذا التأييد أى أثر خارجى . ولم يكن من شأن هذا الجو أن يسكن من حدة الخصومة التى كانت قائمة بين المعارضة والحكومة فى عهد الوصاية من بعد أن أبرم البرلمان معاهدة المودة والصداقة ، التى سماها النحاس (باشا) . ومكرم عبيد (باشا) « معاهدة الشرف والاستقلال » ، بين مصر وانجلترا

واغتبطنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، بهذا الوضع الجديد ؛ إذ رأينا فيه إضعافاً لشوكة الوزارة التى تناوئنا ونناوئها . وكان طبيعياً ، وهذه هى الحال ، أن تعمل الوزارة على محاربة خصومها لإضعاف شوكتهم ، كما يحاربونها هم لإضعاف شوكتها .

استأنفت الوزارة الجديدة عملها فى هذا الجو ، فجرت على الوتيرة التى جرت عليها فى عهد الوصاية ، وسارت فى الحكم سيرة حزبية متطرفة ؛ ولذلك عززت فرق القمصان الزرق التى أنشأتها من قبل على غرار القمصان السوداء الفاشستية والقمصان الرمادية النازية ، لتبعث الرهبة إلى نفوس خصومها . وعادت الأمور سيرتها السابقة ، وإن هدأ قيظ الصيف من حدتها وشدتها .

* * *

وآن لجماعة منا ، معشر الصحفيين المصريين ، أن تسافر إلى إنجلترا تلبية لدعوة وجهتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية ، توثيقاً لروابط الصداقة والمودة التى أنشأتها معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكنت فى هذه الجماعة . وكان يمثل الصحافة الوفدية فيها الأستاذ عبد اللطيف صادق المحامى رئيس تحرير كوكب الشرق . وكان فى الوفد غيرنا خليل (بك) ثابت رئيس تحرير المقطم ، ونجله الأستاذ كريم ثابت وحرم كريمة المرحوم سليم سركيس ، والأستاذ أنطون الجميل (بك) رئيس تحرير الأهرام ، وإسكندر مكاريوس صاحب اللطائف المصورة .

وبلغنا لندن بكرة الصباح من يوم ١٥ سبتمبر ، فاستقبلنا على محطة فكتوريا السير رونالد ستورس ، الذى كان موظفاً بالوكالة البريطانية فى مصر فى عهد اللورد كرومر ثم حاكماً لجزيرة قبرص . وقد ندبته الحكومة البريطانية مضيفاً يصاحبنا ، لأنه كان يعرف اللغة العربية ، وكان يستطيع أن يحادث من لا يعرفون اللغة الإنجليزية منا .

والحكومة البريطانية كريمة فى ضيافتها من غير إسراف . وقد أطلعتنا خلال مدة الضيافة على كثير من المنشآت الحربية والمدنية التى تشهد بقوتها ونشاطها ، ونشاط الشعب البريطانى ، وحرصه على النظام ، واحترامه القانون . زرنا بطبيعة الحال البارجة الأثرية « فكتورى » ؛ بارجة أمير البحر العظيم نلسون ، وزرنا معها فى بورتسموث غواصة نزلنا إلى جوفها ؛ وأرانا بعض رجالها لون الحياة فيها وكيفية عملها فى أثناء الحرب . وزرنا مطاراً حربياً شهدنا فيه بعض الطائرات ، ومنها الطائرات المطاردة ودخلنا إلى جوفها . وزرنا مدرسة الطيران واطلعت مصادفة على كراسة لأحد طلبتها ، فإذا بها سؤال عن الميدان الجوى فى الحرب المقبلة أين يكون ؟ وإجابة الطالب بأنه سيكون الميدان المصرى . وزرنا بلدة شكسبير (ستراتفورد – أن – إيفون) ، وشهدنا مسرحية للشاعر الخالد فى المسرح القائم بها حيث تمثل مسرحياته . وزرنا أكسفورد ومكتبتها وطلبتها ومساكن الطلاب بكلياتها . وزرنا منشستر وبعض مصانع نسيج القطن بها ، وعنيت بزيارة مكتبتها الفخمة الضخمة التى أقامتها المدينة وأنفقت ما يزيد على مليون من الجنيهات فى إقامتها ، وشهدنا مسرحية شيقة ظريفة بمسرح كفنت جاردن بلندن . وزرنا كذلك من مظاهر النشاط الحربى والمدنى ما أرادت الحكومة البريطانية أن نزوره ، لنقتنع بأن حليفتنا جديرة بالتقدير والإكبار .

وإن أنس لا أنس زيارتنا لوزارة الخارجية ومقابلتنا وزيرها مستر أنتونى إيدن . وغرفة الوزير فخمة بديعة الأثاث ، أدهشنى ما رأيته من أثاثها إذ قارنته بغرفة رئيس القسم المصرى بهذه الوزارة حين زرته فى سنة ١٩٢٦ . فقد ذهبت إليه يومئذ على موعد . فلما كنت فى الطبقة التى بها مكتبه رأيت حاجباً يستقبلنى وهو على علم بموعدى ، ورأيت هذا الحاجب يدخل معى إلى غرفة الرئيس ومعه كرسى من الخيزران أجلس عليه ، ولم أجد بالغرفة أثاثاً غير المكتب الذى يجلس إليه هذا الرئيس ليؤدى عمله . فلما أتممت حديثى معه وانتهت بذلك زيارتى دق الجرس فجاء الحاجب فصحبنى إلى خارج الغرفة بعد أن ودعنى صاحبها ، ولم ينس هذا الحاجب أن يأخذ معه الكرسى الذى كنت أجلس عليه .

شتان بين هذه الغرفة ، المخصصة للعمل لا للزيارة ، وبين غرفة الوزير التى حوت

من المقاعد الوثيرة ما كفى لجلوس الصحفيين المصريين جميعاً .

وفيما نحن هناك نتحدث إلى مستر إيدن ، أراد الأستاذ مكاريوس أن يأخذ صورة الوزير الفوتوغرافية فى غرفته ، فتردد الوزير هنيهة ثم قال : لا بأس ! هذه أول صورة تؤخذ فى هذه الغرفة ، وأحسبها تكون آخر صورة كذلك .

وفى أثناء مقامنا فى إنجلترا ، تحدثت مع السياسيين البريطانيين الرسميين وغير الرسميين . فإذا مس الحديث الأحوال فى مصر ، عنوا بأن يؤكدوا أن إنجلترا لا شأن لها بأمور مصر الداخلية . فمصر مستقلة منذ سنة ١٩٢٢ ، والمعاهدة التى عقدت منذ عام قد حددت علاقات الدولتين تحديداً لا يدع مجالا لأى تدخل بريطانى فى شئون مصر الداخلية . أفكان هذا الكلام صريحاً صادقاً ، أم كان جواباً سياسياً أملته الظروف ؟ لم أعنَ نفسى بالبحث فيما ينطوى عليه ، لأن الأيام هى الكفيلة بالجواب الصريح .

كان خليل (بك) ثابت أكبرنا سناً فى هذا الوفد ، ولذا اقترحت ، وأقر زملائى اقتراحى ، أن يتولى الرد على عبارات المجاملة التى ألف الإنجليز إلقاءها بعد الطعام فى حفلات الغداء والعشاء التى كنا ندعى إليها . وقد تحدثت إلى خليل (بك) غير مرة فى شئون مصر وسياسة الوزارة القائمة ، وكان رأيى أنها لن تستطيع البقاء فى الحكم إلى آخر العام لأ ن تصرفاتها الحزبية الصارخة ، واعتمادها على الإرهاب بالقمصان الزرقاء ، يجعلان بقاءها مستحيلا . وخالفنى خليل (بك) محتجاً بأن الوزارة تستند إلى أغلبية ساحقة فى مجلسى البرلمان ، وأنها قديرة لذلك على البقاء إلى أن ينتهى الفصل التشريعى وتكون الانتخابات الجديدة بعد خمس سنوات من الانتخابات التى سبقتها . ودفعت حجته بأن الرأى العام قد تحول عن الوزارة وعن البرلمان ، وأن الأغلبية البرلمانية وحدها لا تكفى لقيام وزارة لا يكون لها من الرأى العام سند . وتمسك كل منا برأيه وبحجته طيلة مقامنا بأوربا .

وعدنا إلى مصر فإذا كل شىء فيها كما هو ، وإذا فرق القمصان الزرقاء تتحكم فى الشوارع والطرقات ، وإذا الحرية تحت رحمة الحاكمين وأعوانهم ؛ لا يحميها أحد لأن حماتها هم سفاكوها ، وإذا المعارضة تقاوم جهدها هذه الدكتاتورية السافرة ، وإذا جريدة البلاغ التى كانت تدافع عن سياسة الحكومة قد انقلبت تهاجم الحكومة أعنف الهجوم ، وإذا صاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة ينشر عن نزاهة الحكم أنباء مروعة ، وإذا الجو الذى تركناه مضطرباً قد اكفهر وعصفت فيه أعاصير تنبئ بأن الأمور لا قرار لها .

فى هذا الجو أصدر الملك فاروق أمراً ملكياً بتعيين على ماهر (باشا) رئيساً للديوان

الملكى . وعرف الناس جميعاً أن هذا الأمر صدر بغير رأى الوزارة ومن غير علمها . هنالك بدأت صحف الوفد تشير إلى الدستور وإلى حقوق السلطة التنفيذية فيه . وبدأ الحديث يدور حول تعيين رجال القصر وهل يكون بأوامر ملكية لا شأن للوزارة بها ، أو يجب أن يكون برأى الوزارة وتوقيع رئيسها ؟ ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى ثار فيها هذا الموضوع فى مصر . ففى عهد الملك فؤاد صدر أمر ملكى بتعيين حسن نشأت (بك) رئيساً للديوان الملكى بالنيابة ، أيام الوزارة الدستورية الأولى : وزارة سعد زغلول (باشا) ؛ فقام الخلاف حول هذا التعيين ، وهل يملكه الملك منفرداً بغير رأى الوزارة ؟ وقابل سعد الملك وحدثه فى الأمر ، ثم قيل إن صاحب العرش ورئيس وزرائه اتفقا على تحكيم المسيو فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة فى هذا الخلاف . وكان مسيو فان دن بوش بلجيكياً . ولعله اختير لأن الدستور المصرى صيغ الكثير من نصوصه على غرار الدستور البلجيكى ، وقد وضع مسيو فان دن بوش فتوى مكتوبة جرت الأحاديث يومئذ حول الدوافع التى أدت بالنائب العام إلى إصدارها . . على أن الملك فؤاد حرص طيلة عهده على أن يكون تعيين رجال القصر بأوامر ملكية لا رأى للوزارة فيها .

وحرص النحاس (باشا) على أن يبدأ العهد الجديد بتقاليد جديدة . لكنه حرص فى الوقت نفسه على البقاء فى الحكم حتى لا يشمت به خصومه السياسيون ، ولا يؤدى تشبثه إلى إجلائه عن الحكم وتعيين وزارة أخرى مكان وزارته تحـــل مجلس النواب وتجرى على خطة تعارض خطته ولا يرضاها أنصاره . لذلك لم يزد الحديث فى تعيين على ماهر (باشا) ومبلغ صحته دستوريًّا ، على أن كان حديثاً فقهيًّا كالحديث الذى جرى فى مشكلة الأستاذ يوسف الجندى ، يثار ولا تترتب عليه أية نتيجة عملية .

ولم يكن عسيراً على النحاس (باشا) ، ولا على غيره من الساسة ، أن يقدر هذه النتيجة منذ اللحظة الأولى . فالذى يحكم فى الأمور السياسية ، ومنها المسائل الدستورية ، هو الرأى العام واستعداده لرد الفعل ضد ما يراه اعتداء على حق يؤمن به . والزعماء السياسيون هم الذين يوجهون هذا الرأى العام . فإذا اختلف هؤلاء الزعماء فيما بينهم ، وبلغ اختلافهم حد الخصومة العنيفة ، وتناول المبادئ الأساسية التى لا يجوز الاختلاف عليها ، انقسم الرأى العام بتنازعت طوائفه فأغرت المصالح الشخصية والمنافع العاجلة كل طائفة ، وصرفتها عن التفكير فى المبادئ وعن الأغراض القومية ، وجعلتها تقف من هذه الأغراض والمبادئ موقف المتفرج . عند ذلك لا يزج بنفسه أحد فى غمار يخشى منه على منافعه الذاتية .

شتان بين هذا الموقف وبين موقف المؤمنين برأى يرون فى الدفاع عنه والاستماتة فى سبيله والاستشهاد فى نصرته جوهر وجودهم وسبب حياتهم ؛ هؤلاء المؤمنون لا ينسون منافعهم العاجلة ولا مصالحهم الذاتية ما بقيت المبادئ التى يؤمنون بها سليمة محترمة . فإذا تعرضت هذه المبادئ لخطر أو لما يخشى منه الخطر ، ارتدت المنافع والمصالح إلى المحل الثانى ، وشعروا بحياتهم مهددة فى صميم كيانها وإن أترعوا بالنعيم المادى . واندفعوا لذلك يناضلون لنصرة هذه المبادئ مضحين بكل منفعة عاجلة، مضحين بحريتهم بل بحياتهم ، مخافة ذل العمر وعبودية الحياة .

ولم يكن يعوز النحاس (باشا) ولا غيره من ساسة مصر ، أن يروا المثل حاضراً أمامهم فيما شهدته أعينهم من الأحداث العامة التى مرت ببلادهم واشترك فيها أكثرهم ، ليقنعهم بما قدمنا ، من غير أن يحتاج أيهم ليلتمس الحجة البالغة والمثل المقنع فى تاريخ الأمم الأخرى .

لقد آمنت مصر بحقها فى الاستقلال ، إثر الحرب العالمية الأولى ، إيماناً ملأ نفوس أبنائها جميعاً : من أكبر سياسى وأعظم عظيم فيها إلى رجل الشارع وإلى العامل فى المصنع والزارع الذى يفلح الأرض بيده . وامتد هذا الإيمان إلى طوائف الأمة كلها ، فقامت فى وجه إنجلترا ، غداة خروجها من تلك الحرب ظافرة ، تريد هذا الاستقلال ولا ترضى به بديلا . إزاء هذا الإيمان الجارف لم تستطع إنجلترا إلا التسليم بحق مصر فى الاستقلال والسيادة . فلما دبت الفرقة بعد ذلك بين طوائف الأمة بدأت صورة هذا الاستقلال تنزوى ، وجعلت سيادة الأمة تنكمش شيئاً فشيئاً ، ثم سكنت غضبة الشعب لتحل محلها خطب يلقيها الساسة تشهد بالبراعة اللفظية فى تصوير الخصومة الحزبية ، ولا تشهد بالإيمان الصادق فى تصوير الأغراض القومية . والألفاظ لا تحطم عظاماً كما يقول الإنجليز[1] . لهذا ذهب مع الريح ما قيل عن المخالفة الدستورية فى تعيين على ماهر (باشا) رئيساً للديوان ، كما ذهب غيره من قبل . ولم يزد الرأى العام على أن وقف من الحديث عن الدستور وفقهه موقف المتفرج ، ثم لم يلبث أن نسى هذا الحديث بعد قليل : كما ينسى المتفرج على مسرحية ما اهتزت به نفسه من طرب أو أسى بعد قليل من مغادرته المسرح الذى مثلت فيه فصول الرواية .

وما كان للرأى العام أن يقف يومئذ غير هذا الموقف وقد بلغ النزاع بين أحزاب مصر وهيئاتها المختلفة مبلغاً جعل الإرهاب أساس الحكم ، وجعل فرق القمصان الزرقاء التى

---

(١) Words break no bones

نظمتها الحكومة مسيطرة على مظاهر الحرية جميعاً ، وجعل المظاهرات التى تسير لحساب الحكومة تهدد كل مفكر وكل ذى رأى تحدثه نفسه بأن ما كفله الدستور من حرية الرأى والإعراب عنه أمر واقع .

قدمنا أن جريدة البلاغ انقلبت تعارض الحكومة بعد أن كانت تؤيدها ، فجعلت تنشر من أنباء الحكم المستقاة من مصادر صحيحة ما يزعج ، وجعل الأستاذ عبد القادر حمزة يعلق فى مقالاته على ما يحدث تعليقات تظهر مجاوزته أحكام القانون والدستور ، فجاءته مظاهرة حطمت جريدة البلاغ وحاولت تحطيم مطبعتها ، وأنزلت بها من الخسائر الشىء الجسيم .

وكنت أصدر جريدة (السياسة الأسبوعية) أعارض فيها سياسة الحكومة ، فكانت المظاهرات تجىء الحين بعد الحين هاتفة ضد الأحرار الدستوريين . وسمعنا يوماً ضجيج مظاهرة كانت لا تزال بعيدة عنا فعرفنا من هذا الضجيج المزعج أنها مؤلفة من ألوف عدة ، فتركت المكان ، فإذا المظاهرة تجىء إليه بعد قليل وتحطم أثاثه وتسرق بعض آلات التليفون الموجودة على المكاتب . وكذلك كان الإرهاب الحكومى يشتد ، وتشتد المعارضة فى مواجهته ، ويقف الرأى العام من ذلك موقف المتفرج ؛ لأن الأمر انتقل من الثورة الشعبية فى سبيل الأهداف القومية إلى الخصومة الحزبية الهوجاء التى لا تفرق بين أسلحة النضال ، بل تحارب بها جميعاً ، ولا يعنى أحد بما يصيب الوطن من هذه الأسلحة الطائشة .

وبدأ الناس يتحدثون فى مركز الوزارة وفى حظها من البقاء . وكان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشارى القصر ، فكان وثيق الاتصال بعلى ماهر (باشا) . قابلته يوماً بمنزل لطفى (باشا) السيد بمصر الجديدة ، ودار الحديث حول من يخلف مصطفى النحاس (باشا) ووزارته . وكان رأى الشيخ أن يخلفه الدكتور أحمد ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب ، لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) فى موقفهما من النحاس (باشا) ومكرم (باشا) ، ولأن توليه الوزارة يؤدى إلى انقسام الوفد وضعفه . وكنا معشر الأحرار الدستوريين نطمع فى أن يتولى رئيس حزبنا ، محمد محمود (باشا) ، رياسة الوزارة المقبلة ، لأننا نحن الذين جاهدنا الوفد وقاومنا حكمه وأصابنا إرهابه بالأذى ، ولأن الدكتور أحمد ماهر لم يكن له حزب يناصره ، فإذا هو اختلف مع النحاس (باشا) خيف أن يكون مصيره ومصير النقراشى (باشا) وغالب (باشا) كمصير الذين خالفوا النحاس حين الحديث عن الوزارة القومية

فى سنة ١٩٣١ ؛ فلا يلبثون حين يخرجون على النحاس (باشا) أن يدمغهم بتهمة الخيانة ، فيضعف مركزهم أمام الرأى العام ، ولا يستطيعون الصمود لنشاط المنظمات الوفدية التى تدربت أدق تدريب على التظاهر والإخلال بالنظام .

وقوى عندنا الرجاء فى تولى محمد (باشا) رياسة الوزارة المقبلة ، حين رأينا صلته بالقصر تتغير عما كانت عليه فى عهد الملك فؤاد . فقد كان الملك فؤاد ينظر إلى الأحرار الدستوريين كافة ، وإلى محمد محمود (باشا) خاصة ، نظرة توجس وعدم رضاً . ألم يتألف حزب الأحرار الدستوريين فى سنة ١٩٢٢ من أعضاء لجنة الدستور التى حرصت على توسيع حقوق الأمة وتضييق حقوق العرش ؟ ألم يعلن عدلى يكن (باشا) فى الخطاب الذى ألقاه يوم تأليف الحزب أن من أغراضه المحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش ؟ ألم تدافع جريدة الأحرار الدستوريين عن المشروع الذى وضعته لجنة الدستور دفاعاً حاراً مخافة أن ينتقص من سلطة الأمة فيه ما يزيد فى حقوق العرش ؟ أو ليس الأحرار الدستوريون هم الذين استقالوا من وزارة زيور (باشا) المنسوبة للقصر فى سنة ١٩٢٥ ، وبعد قليل من هذه الاستقالة ألقى رئيسهم إذ ذاك عبد العزيز (باشا) فهمى ، خطابه الجرىء يعارض فيه سلطة القصر معارضة عنيفة . ومحمد محمود (باشا) الذى ولاه الملك فؤاد رياسة الوزارة فى سنة ١٩٢٨ فاستصدر أمراً ملكياً بوقف الحياة النيابية – أليس هو الذى استأثر بالأمر بعد ذلك ، فجرى فى شئون الحكم دون أن يشرك القصر فى الأمر ؟ أليس هو الذى فاوض وزارة الخارجية البريطانية فى سنة ١٩٢٩ ، ولم يحط الملك بأمر هذه المفاوضات حتى أشار عليه الدكتور حافظ عفيفى وزير الخارجية بالذهاب إلى باريس ومقابلة الملك وإحاطته بما حدث ؛ ثم كان مصير وزارته بعد ذلك أن اضطرت للاستقالة ، برغم ما حققته من إصلاح ، وما انتهى محمد (باشا) إليه مع الحكومة البريطانية من مقترحات تصلح لإقامة علاقة مصر وإنجلترا على أساس مطمئن ؟ أو لم يرفض محمد(باشا)أن يشترك حزبه فى وزارة صدقى (باشا) ، ثم قام بالقسط الأوفر فى معارضة الدستور الذى صدر به الأمر الملكى فى سنة ١٩٣٠ ، معارضة انتهت إلى إلغاء هذا الدستور وإعادة دستور ١٩٢٣ ؟ لهذا كله كان الملك فؤاد ينظر إلى الأحرار الدستوريين كافة ، وإلى محمد محمود (باشا) خاصة ، بعين ليست هى عين الرضا ، وإنما هى عين التقدير والحذر .

فلما تولى الملك فاروق ملك مصر ، رأى الأحرار الدستوريون اتجاهاً جديداً فى سياسة القصر . رأوا رئيس حزبهم يدعى لمقابلة الملك فاروق ، وسمعوه يتحدث عن الملك الشاب

حديثاً رطباً يشهد بأن عهداً جديداً بدأ . كيف حدث هذا ؟ وأى دافع أدى إليه من جانب القصر ومن جانب محمد (باشا) ؟ ذلك ما لم يعن مجموعهم بتقصيه . حسبهم أن ما حدث يبشر بأن عهد الإرهاب وشيك الزوال ، وبأن ما ضاع عليهم فى عهد الوفد سيرد إليهم كاملا ، إن لم يرد إليهم مضاعفاً .

أما أصحاب المشورة من رجال الأحرار الدستوريين فحبذوا هذا الاتجاه الجديد ، وشجعوا رئيس الحزب فى متابعته . فالملك الشاب سيجلس على عرش مصر عشرات السنين ، ومن الخير لمصر أن يكون عوناً للأحرار الدستوريين على محاربة الطغيان وإقرار الحياة النيابية الحقة السليمة على أساس متين صالح . وأقنعت هذه الحجة محمد (باشا) فتابع خطته ، واغتبط القصر من جانبه بهذه الخطة .

مع ذلك تحدث الشيخ المراغى عن إسناد الوزارة التى تخلف النحاس (باشا) للدكتور أحمد ماهر ؛ على الرغم مما كان بين الشيخ ومحمد محمود (باشا) من صلة شخصية وثيقة كلها الصداقة والود ، أكدها أن الرجلين من أبناء الصعيد ، وزاد فى توكيدها أن أيد رئيس الأحرار الدستوريين الشيخ تأييداً صادقاً حين أراد إصلاح شئون الأزهر وهو شيخه الأكبر فى سنة ١٩٢٨ . فلما عارضه القصر فى صورة الإصلاح الذى أراده ، واضطر لذلك أن يتنحى عن المشيخة ، وقف محمد محمود (باشا) إلى جانبه وآثره بصداقته .

فى هذه الأثناء جاء إلى مصر سير رونالد ستورس الذى استقبل وفد الصحافة فى لندن وصحبنا فى أثناء مقامنا بإنجلترا ، ورأيت واجباً أن أذهب إليه فأحييه لقاء مجاملته البالغة لنا طيلة مقامنا فى بلاده . وزادنى حرصاً على أداء هذا الواجب أنه جاء إلى مصر سائحاً فلم تكن له أية صفة رسمية . فلما تقابلنا لم يلبث بعد تبادل المجاملات أن بدأ يحدثنى فى موقفنا من الوزارة ومعارضتنا لها ، وذكر أنه يجمل بنا ألا نطلب خروجها من الحكم ، فهى صاحبة الأغلبية البرلمانية ، ولها من ثم أن تبقى فى مناصبها ما أيدتها هذه الأغلبية . أما ونحن دستوريون ، وذلك حكم الدستور ، فمن الحق علينا أن نحترمه وألا نبرم به .

وعجبت لهذا الكلام ، وذكرت ما دار من مثله بينى وبين خليل (بك) ثابت أثناء وجودنا بأوربا . ترى ، يريد الإنجليز بمثل هذه الأقوال أن تنقل إلى الوزارة فيشعر النحاس (باشا) ومن معه أن الإنجليز يؤيدونهم لقاء عقدهم المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ ، وأن من حق كل مصرى عاون السياسة البريطانية أن يطمئن إلى تأييد الإنجليز له ومناصرتهم إياه

على أننى أجبت الرجل فى صراحة على ما ذكره من حق الأغلبية دستورياً فى الحكم .

قلت : إن كلامه صحيح ما احترمت السلطة التنفيذية الدستور ونفذت كل أحكامه . فالدستور وحدة متماسكة تقوم كلها معاً أو لا تقوم . وهذا هو معنى القسم الذى أوجبه الدستور على الملك وعلى الوزراء ، وعلى أعضاء البرلمان جميعاً أن يحترموا الدستور وقوانين البلاد . والدساتير يوم وضعت لم يكن القصد منها أن تتولى الأغلبية أو الأقلية أو أن يتولى الملك الحكم ، وإنما كان الغرض الأول منها احترام الحريات لأفراد الشعب جميعاً وإقرار المساواة بينهم . وهذا ما كفله الدستور المصرى فى أول باب من أبوابه إشارة إلى جلال خطره . ولهذا قرر الدستور إمكان تعديل أحكامه جميعاً خلا هذه الحقوق الأساسية التى قررها للشعب وكفلها كفالة خاصة . فإذا لم تحترم السلطة التنفيذية أو لم تحترم الأغلبية هذه الأحكام ، كانت ثائرة بالدستور حانثة بقسمها أن تحترمه وتحترم قوانين البلاد . وإذا ثارت السلطة التنفيذية بالدستور وأحكامه ، كان من حق الشعب ومن حق كل طائفة من طوائفه أن تثور بها وأن تعمل على إجلائها عن الحكم . أما أن يخضع الشعب ، وأن تخضع طوائفه جميعاً لسلطان الإرهاب ، وأن يقال إن ذلك هو حكم الدستور لأن الوزارة تستند إلى أغلبية برلمانية – فذلك ما لا أحسب سير رونالد ، ولا أحسب إنجليزياً يقره ، بعد الذى مر بإنجلترا من تجارب فى سبيل الحكم البرلمانى .

ولم يجد الرجل ما يجيبنى به إلا أن قال : هذا الذى تذكره صحيح من حيث المبدأ ، لكن إقامة الدليل عليه فى أمر الوزارة المصرية القائمة ليست يسيرة . على أية حال فمن الخير ، إن صح ما تقول ، أن تترك الوزارة تخالف الدستور وتجافى القانون حتى ينتهى الفصل التشريعى وتسقط نيابة النواب بحكم الدستور نفسه . فإذا كانت الانتخابات الجديدة سحب الشعب ثقته من الوزارة ، واختار مجلساً جديداً لا تكون للحزب القائم اليوم أغلبية فيه ، فتستقيل الوزارة بحكم الدستور وتحل محلها وزارة من حزب آخر .

قلت : إذا كان سير رونالد يريد الدليل المحسوس على إهدار الحكومة أحكام الدستور ، وما كفله من صور الحرية ، فلننزل معاً فى عربتى ولنمر بمنطقة ترابط فيها بعض فرق القمصان الزرقاء ، وأنا الكفيل بأنه سيعدل عن رأيه حين يرى هذه الفرق تعتدى علينا اعتداء منكراً لغير شىء إلا أنهم يرونني فى العربة . ذلك ما حدث لى من قبل ، وما عساه أن يحدث فى كل يوم . وأحسبك سمعت بالمظاهرة التى اعتدت على جريدة البلاغ ، وحطمت نوافذها ، وأرادت تحطيم ماكينات الطباعة فيها لغير سبب إلا أنها تعارض الحكومة .

ولا أذكر لك ما أصابنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، من عدوان هذه المظاهرات التى تسيرها الحكومة ولا يردها البوليس ولا يرفع أمرها إلى القضاء . ولا أحدثك عن تصرفات الحكومة فى الشئون الرسمية وحرصها على أن تجعل القضاء حزبيًّا ، وسعيها لتضم الجيش إلى جانبها . أو لو حدث شيء من مثل ذلك فى إنجلترا ، أفترضى أنت أو يرضى غيرك عنه ؟ وهل يرضى الشعب البريطانى عن بقاء الوزارة مع ذلك إلى آخر الفصل التشريعى ، وإلى أن يحين موعد الانتخابات الجديدة بعد ثلاث سنوات أو أربع ؟ لا أظن ذلك . إنكم تعيبون النظام الدكتاتورى فى ألمانيا النازية وفى إيطاليا الفاشية ، وترون فيه من مجافاة الديموقراطية ما لا ترضونه . فكيف يطلب منا أن نصبر على مثل هذه الدكتاتورية فى مصر ، وأن نزعم مع ذلك أننا نعيش فى ظل نظام ديمقراطى صحيح ؟

دار الحوار بينى وبين سير رونالد على هذا النحو ، وانتقلنا من بعده إلى حديث غيره لا مجال لخلاف فيه ، ثم ودعت الرجل وانصرفت وأنا أسائل نفسى : ما عسى يريد الإنجليز من مثل هذا الكلام مع أن البلاد كلها تشهد بأن الوزارة وشيكة الزوال ؟ !

وجرى لى مثل هذا الحديث مع الدكتور فارس نمر أحد أصحاب جريدة المقطم ، حين دعينا للشهادة فى دعوى الحجر التى رفعت أمام المجلس الحسبى ضد توفيق نسيم (باشا) . كان مجلسى إلى جانب فارس (باشا) فى غرفة الانتظار . وقد بقينا بها زمناً غير قليل لأن الهلباوى (بك) المحامى عن نسيم (باشا) ، طلب سماع مرافعته قبل سماع الشهود ، ثم أدت مرافعته إلى رفض دعوى الحجر من غير حاجة إلى سماعنا . وفى فترة الانتظار هذه تبادلنا الحديث ، فارس (باشا) وأنا ، فى مركز الوزارة ، فإذا أقواله كأقوال سير رونالد ستورس وكأقوال خليل (بك) ثابت ، وإذا هو يطلب إلينا معشر الدستوريين ألا نتعجل خروج الوزارة قبل انتهاء الفصل التشريعى . وأجبته بمثل ما أجبت به سير رونالد ، وقدرت فى نفسى أن للإنجليز موقفاً خاصًّا من الوزارة ، وإن لم أتبين دوافع هذا الموقف .

تداول الناس الحديث فى هذه الآونة عن خلاف اشتد بين الدكتور أحمد ماهر رئيس النواب والنحاس (باشا) رئيس مجلس الوزراء . ترى ، أيرجع هذا الخلاف إلى مناصرة الدكتور ماهر للنقراشى (باشا) وغالب (باشا) فى موقفهما من مسألة استنباط الكهرباء من مساقط أسوان ، أم يرجع إلى تمسك الدكتور ماهر بالرأى الذى أبداه إثر توقيع المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ ، حين رأى أن يكون اشتراك الأحزاب فى توقيعها خاتمة النضال الحزبى ،

وفاتحة عهد جديد تتطور فيه الأحزاب إلى صورة أخرى ؟ لم أقف على السر فى اشتداد الخلاف ، ولكنى قدرت أن الدكتور ماهر عرف الاتجاه الجديد إزاء النحاس (باشا) ووزارته ، وأن ثمت تفكيراً فى إسناد رياسة الوزارة إليه إذا أيده مجلس النواب فأغنى هذا التأييد عن حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة . بذلك يتحقق ما رمت إليه أحاديث سير رونالد ستورس وأصحاب المقطم معى . ولهذا حاول الدكتور ماهر أن يقنع النحاس (باشا) بالعدول عن سياسته ، ثم اختلفا واشتد خلافهما وبلغ من شدته أن تحدث غيرهما فى أمره ، فتداولته الألسنة وجرت به الأحاديث فى الأندية .

لم يكن بد لحسم هذا الخلاف من أن تجتمع الهيئة الوفدية ، وأن تسمع حجج الطرفين وأن تؤيد أحدهما وتخذل الآخر . واجتمعت تلك الهيئة وتحدث فيها الدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد (باشا) وآخرون ، وظهر من المناقشة أن الخلاف عميق وأنه يؤدى إلى انقسام الوفد إذا لم يتسن التوفيق بين المختلفين . ولم يجرؤ أحد من المجتمعين على اقتراح وسيلة للتوفيق أو تأليف لجنة صغيرة منهم تعمل على هذا التوفيق ، فانسحب الدكتور أحمد ماهر ولم يتبعه من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء . فلما كان على باب النادى السعدى منصرفاً من الاجتماع واجهته مظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس (باشا) ، بذلك انتهى ما بين الرجلين من تفاهم ، واطمأن النحاس (باشا) ومكرم (باشا) إلى تأييد النواب لهما وانصرافهم عمن سواهما . فالدكتور أحمد ماهر وحده كان الرجل الذى يخشى ويراد استرضاؤه .

كان هذا الاجتماع وكانت نتائجه نقطة تحول فى تفكير أولى الأمر . فقد كانوا يخشون ، إذا أقال الملك النحاس (باشا) ، أن تضطرب العاصمة بالثورة ، وأن تجرى فيها الدماء ، وأن ينتقل الاضطراب منها إلى الأقاليم ، وأن يفلت زمام الأمر وينتقل إلى الغوغاء . وكان رجاؤهم أن يحصل الدكتور ماهر فى اجتماع الهيئة الوفدية ، على أغلبية تؤيده ، أو على أقلية محترمة من اليسير أن تصبح أغلبية إذا أسند إليه زمام الأمر فتولى رياسة الوزارة . أما وقد تبين أنه لم يتبعه إلا رجلان أو ثلاثة رجال من أعضاء الهيئة ، فقد ضاع الأمل فى حصوله على تأييد برلمانى ضد النحاس (باشا) ومكرم عبيد (باشا) .

كان لهذا الخلاف بين زعماء الوفد أثره فى الرأى العام . اجترأ كثيرون من ذوى الرأى على نقد سياسة الوزارة ، وازدادت الصحف المعارضة شدة فى معارضتها ، واغتبطنا نحن الأحرار الدستوريين بهذه الشدة ، وقوى الشعور العام بأن الوزارة مشرفة على الزوال .

وشعرت الوزارة بذلك فاشتدت حملة الإرهاب التى كانت تواجه بها خصومها . وكانت

المظاهرات تؤازر القمصان الزرقاء فى هذه الحملة . ولقد نمى إلينا ذات مساء من شهر ديسمبر أن محمد محمود (باشا) سيتعرض لهذا الإرهاب كما يتعرض غيره . وذهبنا إليه فى منزله ، فكنت أنا والأستاذ كامل البندارى المحامى وعبد الجليل (بك) أبو سمرة ورشوان محفوظ (باشا) وآخرون . ولم يطل بنا المقام ، حتى سمعنا أن مظاهرة كبرى تقترب من ميدان الفلكى وأنها ربما سارت فى شارع الفلكى إلى منزل محمد (باشا) محمود ، وأنها قد تقتحم المنزل . وعرفنا أن محمد (باشا) قد اتخذ عدته لمثل هذا الاحتمال ، فاستعد للدفاع عن نفسه وعن داره وسرنا ما عرفنا من ذلك ، وإن وددنا ألا يبلغ الأمر مبلغ الاشتباك المسلح .

وأشار بعض الحاضرين بإخطار حكمدارية البوليس بأمر المظاهرة التى بلغت شارع الفلكى وباحتمال مجيئها إلى منزل محمد (باشا) محمود ، ففعلنا ، وما كان لنا ألا نفعل وقد عرفنا أن المظاهرة دخلت شارع الفلكى بالفعل . وكانت الساعة نحو السابعة مساء حين سمعنا ضجيج المظاهرة وهتافها للنحاس (باشا) . فلما بدأ الهتاف يزداد وضوحاً ، وينبئ باقتراب المظاهرة من المنزل ، أمر محمد (باشا) بإغلاق بوابته إغلاقاً محكماً . ولم يحضر البوليس برغم انقضاء الزمن الكافى لحضوره بعد إخطارنا إياه .

وبلغت المظاهرة المنزل فألفت بابه محكم الإغلاق فحاولت اقتحامه . وسمعنا أعيرة نارية تدوى ، وأراد (الباشا) أن يطمئننا فقال : لا تنزعجوا فإن حراس الدار قديرون على صدهم . ثم إنه أراد الخروج بنفسه فمنعه الحاضرون مخافة أن تصيبه رصاصة طائشة . فقد كثرت الطلقات النارية كثرة جعلتنا نشعر وكأننا فى معركة حربية حامية الوطيس . وأسرع أحد الحاضرين إلى التليفون مرة أخرى فتحدث إلى حكمدارية البوليس وصورلها ما هو حادث . لكن الطلقات النارية ظلت تدوى زمناً قبل أن يحضر البوليس . ولعله كان ينتظر أن يخطر بأن المتظاهرين اقتحموا الدار ثم يتحرك (لضبط الواقعة) على تعبيرهم ! فلما عرف أن الدار انقلبت حصناً منيعاً وأن محاولات المتظاهرين لاقتحامها ذهبت سدى ، وأن هؤلاء المتظاهرين معرضون للنيران تحصدهم – أسرع بالمجيء فلما رأى المتظاهرون البوليس تفرقوا بعد أن كانوا يحاولون تسلق الدار من خلفها ، لولا أن صدتهم النوافذ المحكمة الإغلاق فلم ينالوا مأربهم .

تفرق المتظاهرون لأول ما جاء البوليس فكان لتفرقهم السريع دلالة لا تخفى على أحد . وأبلغ الحادث النيابة فلم يحضر أحد من رجالها إلا بعد انصرافنا من المنزل حين انتصف الليل

وعم السكون المدينة ، وحين اطمأننا إلى أن المتظاهرين قد ردوا على أعقابهم إلى غير عودة .

حققت النيابة ما حدث . ولم يمنعها مقام محمد (باشا) من أن تفتش منزله فلم تجد به غير مسدسه هو . وكان التحقيق متجهاً كله إلى معرفة الوسيلة التى قاوم بها محمد (باشا) ورجاله المظاهرة . غير أن التحقيق لم ينته إلى نتيجة ثم حفظ .

كان لهذا الموقف الذى وقفه محمد محمود (باشا) من المظاهرة المتمتعة بحماية الحكومة أثره فى تفكير أولى الأمر ممن يريدون التخلص من النحاس (باشا) ووزارته ، ويخشون أن يجر ذلك إلى اضطراب العاصمة وإراقة الدماء فيها . فقد استطاع هذا الزعيم بمفرده أن يقاوم سلطان النحاس (باشا) وحكومته . وقد كفى ظهور البوليس ليولى المتظاهرون الأدبار . عند ذلك اطمأنت النفوس إلى أن سلطان الحكومة فى حماية المظاهرات هو الذى يجعل لهذه المظاهرات من الخطر ما تخشى عواقبه . فلو أنها لم تجد من الحكومة الحماية والرعاية لما استطاعت شيئاً ، بل لما أقبل أحد على التظاهر وإن أغلى له الأجر .

وجعلت أتردد على منزل محمد (باشا) كل مساء أقلب معه وجوه الرأى فى الموقف وكثيراً ما كنت أجد عنده من طوائف الشباب المتعلم الذى يناصره ويعارض الحكومة ما زاده وزادنى اقتناعاً بأن المظاهرات التى تسير لتأييد الوفد تدبر بليل فى دوائر الحكم ، وأنها لذلك أهون من أن يؤبه لها أو يخاف منها إذا زالت الحكومة عن مناصبها .

وزادنى اقتناعاً ما شهدته بنفسى من انصراف الشباب المتعلم ، شباب الجامعة — عن تأييد الحكومة إلى معارضتها . فقد توفى محمود (باشا) عبد الرازق فى ذلك العام ، عام ١٩٣٧ ، متأثراً بعملية جراحية أجريت له . وأردنا أن نقيم له حفلة تأبين وفكرنا فى أن يكون لطفى السيد (باشا) مدير الجامعة ، من خطبائها . وطلب إلى محمد محمود (باشا) أن أزوره وأن أتحدث معه فى الأمر ، فخاطبت لطفى (باشا) تليفونياً لأقابله فحدد لى موعداً بإدارة الجامعة ظهر ذلك اليوم .

وذهبت إلى الجامعة وصعدت أريد مكتب المدير ، فإذا الطلبة مضربون ، وإذا هم مجتمعون فى البهو الفسيح أمام مكتب المدير يضجون . فلما رأونى أسرعوا إلىّ وحملونى على الأكتاف وهتفوا بسقوط الوزارة وطلبوا إلى أن ألقى فيهم كلمة المعارضة فى الموقف . وأشهد لقد فوجئت بما رأيت من ذلك كله ولم أكن أتوقعه . ولم أزد حين طلبوا إلى أن أتكلم على أن قلت لهم : لقد أدت المعارضة واجبها ، فعلى كل مصرى أن يؤدى واجبه . ولم أرد أن أستغل الموقف

وأطيل القول مخافة أن أحرج مدير الجامعة وقد جئت إليه على موعد وفى أمر لا صلة له بهذا الإضراب . على أن كلماتى المعدودة كانت كفيلة ليضج الطلبة جميعاً بالهتاف والتصفيق . ودخلت عند لطفى (باشا) وحدثته فى حفل التأبين الذى نريد إقامته أداء لحق محمود عبد الرازق (باشا) فأشار بأن الظروف تقتضى تأجيله ، واعتذر بهذه الظروف عن عدم استطاعته الكلام فى هذا الحفل إذا أقمناه والجامعة فيما هى فيه من غليان . وتركت الجامعة وأبلغت رأى لطفى (باشا) إلى رئيس حزبنا ليفكر فيه .

لم أكن أحسب فيما حدث يومئذ ما يستحق التعليق عليه . لكن صحف الوفد ظهرت فى الغد تنسب إلىّ أننى ذهبت خصيصاً للجامعة لأثير الطلبة وأحرضهم على الإضراب والتظاهر ، وتردد كلمتى « فليؤد كل واجبه » وتراها صيحة الحرب التى اتخذتها المعارضة شعارها لمناوأة الوزارة ، وأشارت بعض هذه الصحف فى تلميح يشبه التصريح بأن النيابة يجب أن تحاسبنى على ما صنعت . ولم أعن بطبيعة الحال بتكذيب شىء مما قالوا ، ولكن هذه المظاهرة كانت من الشواهد القوية على انصراف الشباب المتعلم عن تأييد الوزارة ، وعلى أن الوزارة تلجأ إلى سياسة الإرهاب بالمظاهرات وبالقمصان الزرقاء تستر بها خوفها وانزعاجها ، وتبتغى بهـا أن تتوارى من خوفها بتخويف خصومها لتظل ماضية فى سياستها الحزبية المتطرفة .

على أن هذا الإرهاب لم يزعج المعارضة ، بل ظل اقتناعنا راسخاً بأن أيام الوزارة فى الحكم معدودة . وكان هذا الاعتقاد يزداد قوة كلما ازدادت صلات محمد محمود (باشا) بالقصر توثقاً . وكان كثيرون يتحدثون عن هذه الصلات ويرتبون عليها النتائج التى يطمئن إليها تفكيرهم .

وكثر تردد رجال المعارضة من المستقلين على منزل محمد محمود (باشا) وكثرت مداولاتهم معه . وعرفنا يوماً أن محمد محمود (باشا) دعى لمقابلة الملك فأقمنا نرقب نتيجة هذه المقابلة لنرتب عليها خطتنا .

وذهبت مساء ذلك اليوم كعادتى إلى منزل محمد (باشا) ، فألفيت به جماعة من المستقلين ، منهم إسماعيل صدقى (باشا) وحلمى عيسى (باشا) وعبد الرحمن (بك) فهمى ، كما وجدت صديقى الأستاذ كامل البندارى المحامى ، فجعلنا نتداول الحديث فى انتظار عودة محمد (باشا) من القصر . فلما عاد حسبناه سيفضى إلينا بما دار بينه وبين صاحب العرش . لكنه أقام برهة يبادلنـا الحديث فى شئون شتى ، ثم قـام ففتح باب الصالون الصغير المتصل بالصالون الكبير وقال : اتفضلوا . وقمنا يتقدمنا أصحاب

الدولة والمعالى ، وكلنا يحسب أنه اختار الصالون الصغير مخافة أن يدخل علينا فى الصالون الكبير من لا يريد الباشا وجودهم معنا ، ودخل الحاضرون حتى لم يبق إلا عبد الرحمن (بك) فهمى والأستاذ كامل (بك) البندارى وأنا ، عند ذلك وقف محمد (باشا) بالباب وقال : إلى هنا وكفى . وأدهشتنى هذه الحركة فقلت فى لهجة من شعر بكرامته تجرح : وأنا أيضاً . أنا لا أدخل ؟ قال : نعم ، وأقفل الباب . عند ذلك صعد الدم إلى رأسى ، وغلى فى عروقى ، وانقلبت خارجاً من الصالون الكبير إلى باب الدار وقد ملكنى أشد الغضب . وسألنى كامل (بك) البندارى : إلى أين ؟ رويداً ؛ وأجبته وقد فاض بى الغضب : دعنى ؛ إننى سأرسل الساعة باستقالتى من الحزب ، فلن أرضى ما حدث بأى ثمن . أنا الذى حملت أثقل عبء فى المعارضة يعرضنى محمد (باشا) هذا التعريض ؟ ؛ وقال البندارى (بك) : لقد تعرضت أنا لمثل ما تعرضت أنت له . وقد يجمل بنا أن ننتظر حتى نقف على ما قد يكون فى الأمر من سر . قلت : أنت وما بدا لك ، أما أنا فمستقيل لا محالة ؛ قال : إذن أستقيل معك . وسار إلى جانبى يحاول تسكين حدتى حيناً ، ويكرر تضامنه معى فى الاستقالة حيناً آخر . ثم ركبنا سيارته فسارت بنا إلى منزله على مقربة من كوبرى الإنجليز (الجلاء الآن) .

وحررنا كتاب الاستقالة ووقعناه معاً ثم عدنا به إلى شارع الفلكى ، ودفعنا به إلى من يوصله إلى محمد (باشا) . وإنا لننتظر فى مجلسنا بالسيارة عودة الرسول يبلغنا أنه أوصل الرسالة ، إذ أقبل حفنى محمود (بك) يطلب إلينا أن ننزل لنقابل شقيقه ولنتفاهم فيما حدث . ونظر إلىّ البندارى (بك) نظرة استفسار فأجبت حفنى (بك) جواب من بلغ منه الغضب غايته ، وقلت لكامل (بك) : والآن عد بنا إلى منازلنا . وعاد بنا إلى منزله هو وجعلنا نتناول بالحديث ما كان .

وإنا لكذلك إذ أقبل أحمد (بك) عبد الغفار وطراف (بك) على فعاتبنا على تسرعنا فى الاستقالة ، وذكرا أن محمد (باشا) إنما صنع ما صنع لأنه لم يكن يريد أن يشرك عبد الرحمن (بك) فهمى فى الحديث . قلت : إن يكن ذلك فقد كان فى مقدوره أن يدعونا جانباً قبل دعوتنا إلى الصالون الصغير ، وأن يخبرنا بما فى نفسه وأن يطلب إلينا الانتظار . أما وقد فعل ما فعل ، وأقفل الباب فى وجهنا ، فذلك الدليل على أنه لا يعبأ بنا ، ولهذا لن أعدل عن الاستقالة من حزب ذلك موقف رئيسه منى ، ولا فائدة من المناقشة فى أمر عزمته ونفذته .

ورأى أحمد (بك) عبد الغفار ألا رجاء فى إقناعنا بالذهاب إلى دار محمد (باشا) فخرج مع طراف بك . وبينما نحن نتحدث إذ وقفت بالباب سيارة ثم دخل علينا محمد (باشا) محمود وأحمد (بك) عبد الغفار وطراف (بك) على . وبعد أن جلسوا قال محمد (باشا) : « تزعل منى أنا يا هيكل ؛ وتتصور أننى أقصد إغضابك ؛ لم يكن ذلك ظنى بك ؛ » وأجبته : أما وقد حضرت دولتك إلى هنا فأنا أكتفى بهذا وأعتبر المسألة منتهية وكأن لم يحدث شيء . وأراد هو أن يتابع الحديث ، ولعله أراد أن يفسر موقفه ، فقلت ولا أزال متجهماً : لا ضرورة للكلام فى أمر أعتبر أنه لم يحدث .

لم يكن لى أن أصنع فى مثل هذا الموقف غير ما صنعت ، بعد أن رأيت الرجل أقبل غير مرتد معطفه فى هذه الليلة القارسة البرد من ليالى ديسمبر ، مسارعة منه لمرضاتنا .

لم أكن لأقص هذا الحديث لولا أنه يفسر جانباً من خلق محمد (باشا) محمود ، برغم ما كان يوصف به من تعال وكبرياء ، وأنه يصور تضامن الأحرار الدستوريين فى هذا الظرف الدقيق الذى كانت تتخطاه المعارضة فى مصر ، كما أن له من الاتصال بما تم فيما بعد من تطورات الموقف ما سيراه القارئ عما قليل .

حدثت هذه التطورات فعجلت النهاية حين اختلفت الوزارة مع القصر على حق التعيين بمجلس الشيوخ ، خلافاً تشبث فيه كل فريق بما سماه حقه الدستورى . ذلك أن عضوية خلت بمجلس الشيوخ فأراد النحاس (باشا) أن يعين فيها رجلاً من رجاله الوفديين ، واقترح اسم الأستاذ حسن نافع ، وطلب صدور المرسوم بتعيينه . واعترض القصر على هذا الاقتراح وعرض على رئيس الوزراء أن يعين عبد العزيز (باشا) فهمى وزير العدل السابق ورئيس محكمة النقض السابق . فنزل النحاس (باشا) عن ترشيح الأستاذ حسن نافع ، ولكنه رشح مكانه فخرى (بك) عبد النور ، ولم يقبل تعيين عبد العزيز (باشا) فهمى .

وتمسك النحاس (باشا) باقتراحه ، وكانت حجته الدستورية أن الوزارة هى التى تحمل المسئولية عن التعيين ، بينا لا يحمل القصر أية مسئولية ، وأن حق صاحب العرش دستورياً فى المشورة لا يرقى بهذا الحق من المشورة إلى الأمر الواجب النفاذ ، فإذا قبلت الوزارة المشورة فذاك ، وإلا حملت هى تبعة اقتراحها أمام البرلمان وأمام الرأى العام ، وبغير هذا تنقلب مسئوليتها عبثاً ولغواً .

وتمسك القصر برأيه ، وكانت حجته الدستورية أن حكمة تعيين الشيوخ دستورياً إكمال الكفايات فى المجلس مما لم يجئ بها الانتخاب ، فإذا أرادت الوزارة أن تتخطى هذه

الحكمة ، وتعين من أنصارها من ليسوا ذوى كفايات يحتاج إليها المجلس ، خالفت الدستور ، وواجب الملك أن يحمى الدستور وأن يمنع مخالفته . فإذا اقترح القصر أسماء تكمل فى المجلس كفايات يحتاج المجلس إليها فذلك لمعاونة الوزارة على احترام الدستور ، وللوزارة أن تقترح كفايات أخرى إن شاءت . أما تعيين أشخاص أمثالهم فى المجلس كثيرون ، فلا يحقق الغرض الذى قصد إليه الدستور من التعيين مع الانتخاب .

تشبث كل فريق برأيه مستنداً إلى الحجة الدستورية التى ساقها . وكثرت مقابلات مكرم عبيد (باشا) وزير المالية لعلى ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى . ورأى على ماهر (باشا) ، حين استحكمت حلقة الخلاف أن يخرج الديوان والوزارة جميعاً من هذا الموقف بالاحتكام إلى هيئة محايدة من رجال الدستور والقانون تتألف ، وقد يسبغ عليها معنى البقاء ، وتكون أشبه بالمحكمة الدستورية العليا بالولايات المتحدة ، أو ما يشبه هذه المحكمة من هيئات دائمة أو مؤقتة فى بعض البلاد الدستورية ، تتولى الفتوى فيما يختلف عليه من مبادئ الدستور . وأشارت الصحف إلى اقتراح رئيس الديوان ، وفهمت من بعد أنه كان يريد أن تتألف الهيئة التى يقترحها من رؤساء محكمة الاستئناف الحاليين والسابقين ، ومن رؤساء محكمة النقض الحاليين والسابقين ، ومن وزراء العدل الحاليين والسابقين ، وأن يعرض عليها الخلاف القائم بين القصر والوزارة ، وأن يكون قرارها فيه حاسماً لا مرد له .

اغتبط كثيرون من أولى الرأى باقتراح رئيس الديوان ، ورأوا فيه خطوة لإقرار المبادئ الدستورية على أساس ثابت ، يكون له ما لأحكام محكمة النقض والإبرام من قوة واحترام . والواقع أن مصر كانت يومئذ ، ولا تزال إلى يومنا هذا ، بحاجة إلى مثل هذه الهيئة ، وإلى أن تنشر قراراتها بأسبابها ، وأن يكون لها من الاختصاص ما للمجلس الخاص "Privy Council" فى إنجلترا ، أو المحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة ، وأن يحترم الجميع قراراتها بصدق وإخلاص ، وأن يكون للمعارضة وللحكومة وللقصر حق الاحتكام إليها فى كل خلاف دستورى . أما الاحتكام للشعب نفسه بالوسيلة الدستورية عن طريق الانتخابات ، أو بالوسيلة العرفية عن طريق الاجتماعات العامة والمظاهرات وغيرهما من أسباب التمهيد للمقومات الشعبية – فأمر محفوف بالأخطار فى مثل مصر وغيرها من البلاد الواقعة فى دوائر النفوذ الأجنبية ، أو المهددة بأن تقع فى هذه الدوائر ؛ محفوف بالأخطار كذلك ، لأنه كثيراً ما ينتهى إلى الدكتاتورية البرلمانية أو غير البرلمانية مما تتمخض عنه الثورات أو أشباه

الثورات ، وما يؤدى فى كثير من الأحيان إلى فتور الشعب برد الفعل ، حين يرى أن ما يبذله من التضحيات فى الأرواح والأموال لم ينتقل به فى سبيل الحرية خطوة إلى الأمام .

لهذا كان من الخير يومئذ أن تقبل الوزارة ما اقترحه رئيس الديوان من حيث المبدأ ، وأن تدخل على تفاصيله من التعديلات ما يستقيم به هذا المبدأ ، وأن تحرص على أن يصدر بالهيئة المقترحة قانون يحدد اختصاصها وإجراءاتها وكل ما يتصل بها فتكون بناء ثابتاً فى نظام مصر الدستورى . لكن الوزارة حبست تفكيرها فى حدود المسألة المختلف عليها ، وما تتوقع أن يكون لهذه الهيئة من قرار فيها . واستعرض رئيس الوزراء ، وخلصاؤه من الوزراء وغيرهم من رجال الوفد ، أسماء هؤلاء الذين تتألف منهم الهيئة ، فرأوهم جميعاً ، أو رأوا كثرتهم الكبرى ، رجالا لم يؤيدوا سياسة الوفد ، ومنهم من نقدها فى خطبه . لن يرضى الوفد إذن أن يحتكم إلى خصومه ، وليرفض الوفد إذن اقتراح رئيس الديوان ، على أنه فخ أريد أن يقع فى حبائله .

قد لا يكون من الإنصاف أن يلام الوفد على هذا التفكير . فلا يزال ساسة الشرق أو كثرتهم يفكرون فى المسائل العامة وكأنها بعض شئونهم الخاصة ، فلا تمتد أبصارهم إلى ما وراء الحاضر ، ولا يعنون بالمبادئ لذاتها ، بل بما تجلبه لهم من عطف الجمهور إذا كان للجمهور أثرفى الحكم ، أو من رضا من يملكون بيدهم تولية الأمر لرجل أو لآخر ، ولهيئة أو لأخرى .

فهذا الذى ينادى بالاشتراكية لا يؤمن بشىء منها ، ولكنه يراها وسيلة صالحة للتظاهر ولكسب رضا من يعنيه أن يكسب رضاهم . والذى يبدى من التشبث بالدستور ما تحسبه صادراً عن عقيدة وإيمان قد يكون فى دخيلة نفسه دكتاتورى النزعة إلى غير حد . المبادئ عندهم إذن سلعة وليست عقيدة . وهم يرفعون عقيرتهم بها ما آمنوا بأنها تجر لهم مغنما . فإذا خافوا من ورائها أى مغرم تناسوها ثم نسوها ثم أنكروها إذا كان نقيضها يجر الغنم .

تعددت مقابلات مكرم عبيد (باشا) بعلى ماهر (باشا) . وفى الأسبوع الأخير من ديسمبر علمنا أن التفكير فى إسناد الوزارة إلى الدكتور أحمد ماهر قد استبعد منذ خرج من النادى السعدى بعد جلسة هيئة الوفد ، ولم يخرج معه من أعضاء تلك الهيئة غير نائبين اثنين ، وأن أنظار أولى الحل والعقد اتجهت إلى محمد محمود (باشا) ،ثم استقر اتجاهها بعد تلك الليلة التى قاوم رجاله فيها المظاهرة التى قصدت إلى داره مقاومة تبودلت فيها الطلقات

النارية . فقد اقتنع من بيدهم الأمر أن الرجل الذى يستطيع أن يقاوم سلطان الحكومة الوفدية وهو يتزعم المعارضة ، هو الرجل الذى يستطيع القضاء على مقاومة الوفد إذا أسندت إليه مقاليد الحكم .

وعرفت أكثر من هذا أن وزارة النحاس (باشا) ستقال يوم الخميس الأخير من ديسمبر . ومع هذا لقيت مكرم عبيد (باشا) مساء الأربعاء داخلا قاعة الجلسة بمجلس الشيوخ بعد مقابلته على ماهر (باشا) عصر ذلك اليوم . فقلت له : خيراً ؛ لعلكم وفقتم إلى حل للإشكال القائم بينكم وبين القصر . وأجابنى : نعم ، والحمد لله .

وعجبت لما سمعت مما يخالف ما أعرف . لكن صبح الخميس ما كاد يتنفس حتى أذاعت الصحف ملحقاً بالأمر الملكى الذى أقال الوزارة ونصه :

أمر ملكى رقم ٣٨

عزيزى مصطفى النحاس (باشا)

نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ؛ وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها – لم يكن بد من إقالتها ، تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ، ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ، ويحقق آمالنا العظيمة فى رقيها وعزتها .

وإنى أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك .

صدر بسراى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

« فاروق »

وفى اليوم نفسه تألفت الوزارة الجديدة .